كما شهدت تلك الفترة الارتفاع الملحوظ في حجم الوارد من أموال اليهود الالمان المهاجرين الى فلسطين في شكل بضائع المانية ٠

وكان تتزايد قيمة الواردات على قيمة الصادرات تأثير على محاولات تنمية الاقتصاد اليهودي في فلسطين ٠ وقد شغلت هذه المشكلة فكر القائمين على أمر المؤسسات الانتاجية والدوائر الاقتصادية بين يهود فلسطين لدرجة كبيرة ، فطفقت الاجهزة المعنية تبحث عن وسيلة لتنظيم الواردات بحيث تلائم اغراض « الدفاع الاقتصادي » ، مع احداث تغييرات في سياسة حكومة الانتداب ٠ وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والمجلس المحلي ليهود فلسطين في مايو ١٩٣٩ ، وتقرر تكوين « مؤسسة الدفاع الاقتصادي وتنظيم الواردات » ، من ممثلين عن « الاجهزة الوطنية » اليهودية لتعمل تحت اشراف اللجنة التنفيذية لـوكالة وتوجيه ادارة التجارة والصناعة التابعة للوكالة ٠ (٤٣)

وكانت الوكالة اليهودية توظف جزءا من الاموال اليهودية المتدفقة على فلسطين في تغطية العجز في الميزان التجاري سنويا ٠ وتوضح الارقام التالية العلاقة بين تشغيل رأس المال اليهودي بالالف جنيه فلسطيني ، وميزان التجارة خلال الفترة ١٩٣٢ـ١٩٣٩ : (٤٤)

السنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
رأس المال المستثمر	٣٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	١١٫٠٠٠	٧٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٤٫٧٠٠	٥٫٠٠٠
العجز في الميزان التجاري	٥٫١٠٦	٨٫١٠٨	١١٫٦٨٣	١٣٫٣٤٦	٩٫٥٨٨	٩٫٦٢٠	٥٫٦٧٣	٩٫١٦٦

وتوضح هذه الارقام ان العجز في الميزان التجاري يزيد على رأس المال اليهودي الموظف في التغطية المالية غير أن مذكرة للوكالة اليهودية تشير الى ان ذلك امر كان متوقعا طالما ان رأس المال غير اليهودي (العربي والحكومي) لم يوضع في الحسبان ٠

على ان القائمين على أمر الوكالة اليهودية كانوا يتوقعون دائما ان الوارد « الكبير » من رأس المال اليهودي ربما يؤدي الى زيادة الانتاج المحلي بشكل يقلل الاعتماد على الواردات من الخارج ، كما ان التقدم في انتاج الموالح يزيد من حجم الصادرات ٠

وكانت الواردات الى فلسطين تتخذ شكل الاغذية (وبصفة خاصة القمح واللحوم والانتاج الحيواني) والمواد الخام والآلات وقطع الغيار اللازمة لتشغيلها ٠ (٣٥)

وقد أولت اجهزة الوكالة اليهودية اهتماما كبيرا بالتوسع في التصدير ، وتحققت خطوات ناجحة في هذا السبيل تظهر نتائجها في الارقام التالية : (٤٦)